الموضوع	الصفحة

الحكمة ٣

الإهداء ٥

مقدمة عامة وتقسيم ٧

الباب الأول

التحكيم بصفة عامة

التعريف – الطبيعة – التبرير ١٣

تمهيد وتقسيم ١٥

الفصل الأول

التعريف بالتحكيم وأنواعه ١٧

أولاً: التعريف بالتحكيم ١٧

(أ) المعنى اللغوى للفظ التحكيم ١٧

(ب) المعنى الفنى أو الاصطلاحى للتحكيم ١٨

ثانياً: أنواع التحكيم ٢٤

التحكيم الاختيارى والتحكيم الإجبارى ٢٧

الفصل الثانى

الطبيعة القانونية للتحكيم وتمييزه ٣٣

المبحث الأول:

الطبيعة القانونية للتحكيم ٣٥

الاتجاه الأول: الطبيعة الاتفاقية التعاقدية للتحكيم ٣٥

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
الاتجاه الثانى: الطبيعة القضائية للتحكيم	٣٧
(أ) الرد على حجج وأسانيد الاتجاه الأول	٣٨
(ب) حجج وأسانيد الاتجاه الثانى	٤٠
المبحث الثانى:	
تمييز التحكيم	٤٧
أولا: التحكيم واتفاق التسوية	٤٧
١- من حيث من يقوم بنظر النزاع	٤٨
٢- من حيث مضمون الفصل فى النزاع	٤٩
٣- من حيث أداة إنهاء النزاع	٥٠
٤- من حيث القوة التنفيذية	٥١
ثانيا: التحكيم والصلح أو المصالحة	٥١
١- من حيث دور الطرف الثالث	٥٤
٢- من حيث سلطة الطرف الثالث	٥٤
٣- من حيث النتيجة النهائية	٥٥
ثالثا: التحكيم والوساطة	٥٥
١- من حيث دور الطرف الثالث	٥٦
٢- من حيث سلطة الطرف الثالث	٥٧
٣- من حيث زمن حل موضوع النزاع	٥٧
٤- من حيث أداة حل النزاع	٥٧
* الاستعانة بالخبرة أو بالخبراء	٥٩

Scanned by CamScanner

* الاستعانة بما يعرف بإجراء التسهيل ٦١

الفصل الثالث

مبررات اللجوء إلى التحكيم ٦٥

١- البساطة والسهولة والمرونة والسرعة ٦٧

٢- توفير الجهد والوقت والمال ٦٩

٣- المحافظة على العلاقات الطيبة بين أطراف النزاع ٧١

٤- المحافظة على أسرار أطراف النزاع ٧٣

٥- توفير الثقة والطمأنينة والخبرة والتخصص ٧٥

٦- تجنب المنازعات قبل وقوعها ٧٨

* أهم النتائج العملية الإيجابية ٧٩

١- تخفيف العبء عن كاهل القضاء الرسمى ٧٩

٢- تشجيع التجارة بين الدول والأفراد ٨٠

* أهم العيوب والانتقادات ٨٢

١- ارتفاع نفقات التحكيم ٨٢

٢- عدم توافر الضمانات القضائية فى التحكيم ٨٣

٣- عدم حسم التحكيم للنزاع فى بعض الحالات ٨٦

٤- عدم تسبيب قرارات التحكيم وعدم نشرها وفق بعض مدارس التحكيم ٨٦

٥- التأثير السلبى للتحكيم على اقتصاديات الدول النامية ٨٧

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
خاتمة الباب الأول	٩١
الباب الثانى	
مدى جواز اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية	
الاتجاه المعارض – الاتجاه المؤيد	٩٥
تمهيد وتقسيم	٩٧
الفصل الأول	
الاتجاه المعارض لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية وحججه وأنصاره	٩٩
المبحث الأول:	
حجج وأسانيد الاتجاه المعارض لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية	١٠١
١- اصطدام نظام التحكيم بمبدأ سيادة الدولة والاختصاص الأصيل لقضائها	١٠٤
٢- إخلال اللجوء إلى التحكيم بمبدأ الفصل بين السلطات	١٠٧
٣- انطواء اللجوء إلى التحكيم على اعتداء على اختصاص القضاء الإدارى وعلى خروج على مبادئ التفويض	١٠٨
٤- انطواء التحكيم على إمكانية خلافة أحد الطرفين للآخر فى الحقوق أو الالتزامات وصعوبة ذلك فى حالة خلافة شخص عام لشخص خاص	١١٢

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
٥- اصطدام التحكيم بالأسس والمبادئ الجوهرية التى تقوم عليها نظرية العقد الإدارى	١١٢
المبحث الثانى:	
أنصار الاتجاه المعارض لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية	١٢٧
أولا: القضاء فى فرنسا وبعض القضاء فى مصر	١٢٧
(أ) القضاء فى فرنسا	١٢٧
١- موقف مجلس الدولة	١٢٧
٢- موقف محكمة النقض	١٣٥
٣- موقف محكمة التنازع	١٣٨
(ب) مجلس الدولة فى مصر	١٤١
١- بعض أحكام القضاء الإدارى	١٤٥
٢- بعض فتاوى مجلس الدولة	١٤٩
ثانيا: بعض الفقه فى فرنسا ومصر	١٤٩
(أ) فى فرنسا	١٤٩
(ب) فى مصر	١٥٣
ثالثا: التشريع فى فرنسا والموقف السلبى للتشريع فى مصر قبل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وتعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧	١٥٥
(أ) التشريع فى فرنسا	١٥٥

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

(ب) الموقف السلبى للتشريع فى مصر ١٥٨

الفصل الثانى

الاتجاه المؤيد لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية وحججه وأنصاره ١٦١

المبحث الأول:

حجج وأسانيد الرأى المؤيد لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية ١٦٣

أولاً: عدم وجود مصدر أو أصل لرفض التحكيم فى العقود الإدارية ١٦٣

ثانياً: عدم وجود تنافر بين التحكيم والقانون العام ١٦٤

ثالثاً: عدم كفاية حجج الفريق المعارض ١٦٥

المبحث الثانى:

أنصار الاتجاه المؤيد لإمكان اللجوء إلى التحكيم فى مجال العقود الإدارية ١٦٩

أولاً: فى نطاق القضاء ١٦٩

(أ) القضاء فى فرنسا ١٦٩

١- بالنسبة للقضاء العادى ١٦٩

٢- بالنسبة للقضاء الإدارى ١٧٤

(ب) القضاء فى مصر ١٧٦

١- بالنسبة للقضاء العادى ١٧٦

Scanned by CamScanner

٢- بالنسبة لمجلس الدولة ١٨٩
- الفتاوى ١٩٢
- المشورة ١٩٤
- القضاء ١٩٦
ثانيا: في نطاق الفقه ١٩٧
(أ) في فرنسا ١٩٧
(ب) في مصر ١٩٨
ثالثا: في نطاق التشريع ٢٠١
(أ) التشريع في فرنسا ٢٠١
١- قانون ١٧ أبريل ١٩٠٦ ..... ٢٠١
٢- قانون ٩ يوليو ١٩٧٥ ..... ٢٠٢
٣- قانون ١٥ يوليو ١٩٨٢ ..... ٢٠٣
٤- قانون ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢ ..... ٢٠٣
٥- قانون ١٩ أغسطس ١٩٨٦ ..... ٢٠٣
٦- قانون ٢ يوليو ١٩٩٠ ..... ٢٠٥
٧- الاتفاقات والمعاهدات الدولية ٢٠٥
(ب) التشريع في مصر ٢٠٧
١- تنظيم جزئي ضمن نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية ٢٠٧
٢- تنظيم كلي بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ ..... ٢٠٧

Scanned by CamScanner

الموضوع	الصفحة
خلاصة البحث	٢١٣
قائمة المراجع	٢٤١
أولا: المراجع العربية	٢٤١
(أ) المراجع العامة	٢٤١
(ب) المراجع الخاصة ورسائل الدكتوراه	٢٤٣
(جـ) الدراسات والمحاضرات والمقالات وأوراق العمل ..	٢٤٧
(د) الدوريات ومجموعات الأحكام والوثائق والقواميس والمعاجم	٢٥٠
ثانيا: المراجع الأجنبية	٢٥٢
(A) OUVRAGES GENERAUX	٢٥٢
(B) OUVRAGES SPECIAUX ET THESES	٢٥٢
(C) ARTICLES	٢٥٤
(D) CONCLUSIONS, NOTES, OBSERVATIONS	٢٥٨
(E) ETUDES, CONFERENCES, PERIODIQUES, RECUEILS, DICTIONNAIRES	٢٦١
محتويات الكتاب	٢٦٣

Scanned by CamScanner